متفقان بالسبع والمفني لكل منهما السبعة وحاصل قسمة الاول عليها اثنان والثاني ثلاثة فهما وفقاها والستة عشر والاربعة وعشرون متفقان بالثمن والنصف والربع وكلها اجزاء الثمانية المفنية لكل منهما والمعتبر اقلها وهو الثمن الذي هو بنسبة الواحد لها ووفقها اثنان وثلاثة كما هو معلوم مما قدمنا وكذا جميع ما جرى وما قبله من الامثلة التي ذكرها وانما صرحت بمفني جميع ما تقدم وان كان يكفي في واحد لزيادة التبيين والثمانية عشر والسبعة والعشرون متوافقان بالتسع والثلث والاول ادق وهو المعتبر والعشرون والثلاثون متفقان بالعشر ومفنيه من جميع اجزاء العشرة المفنية لكل منهما اثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون توافقها جزء من احد عشر فان المفني لكل منهما احد عشر واسم الواحد منها ما فوقه ستة وعشرون وتسعة وثلاثون توافقها جزء من ثلاثة عشر لان الثلاثة عشر تفني كلا منهما واسم الواحد منها ما فوقه واربعة وثلاثون واحد وثلاثون توافقها جزء من سبعة عشر لانها تفني كلا منهما وثمانية وثلاثون وسبعة وخمسون جزء من تسعة عشر لما علمت والمتداخلان عبارة عن عددين يكون القليل منهما جزءا من الكثير فالقليل داخل في الكثير دون العكس ليس المتفاعل هنا كما تابه وانما ذكر على سبيل المثل وكلة ويكتفى من المتداخلين بأكبرهما في اكثر الاعمال ولم يحتج ان يقيد الجزء بكونه مفرده لانه لا يكون الا كذلك لما صرح به بقوله والمراد بجزء فيه انه لو طرح منه اكثر من مرة افناه بخلاف الكسر لانه بعض المقدار سواء فاه تام او ناقص اعم فالنصف كسر وجزء والثلثان كسر لا جزء وهذا امر اصطلاحي فالمتداخلان هما اللذان يفني اكبرهما اصغرهما كالاربعة والثمانية فالاربعة تفني الثمانية في مرتين فهي جزء منها فهما متداخلان والاثنان من الاربعة نصفها فهي داخلة فيها وهما متداخلان والاثنان من الستة ثلثها ولو طرحت منها اقتضاها ثلاث مرات فهما متداخلان والاثنان من الثمانية ربعها والاثنان من العشرة خمسها والاثنان من الاثني عشر سدسها والاثنان من الثمانية عشر تسعها والاثنان من العشرين عشرها وهما من الاثنين والعشرين جزء من احد عشر جزءا من الواحد ومن الاربعة والعشرين نصف سدسها فهما اي الاثنان داخلان في جميع هذه الاعداد وهما يفنيان كل واحد من هذه الاعداد فهما مع كل واحد من هذه الاعداد متداخلان والواحد وان كان جزءا من كل عدد ويفني كل عدد

واحد المتداخلين

وخمسون

واحد وثلاثون

ركه

وواحد المتداخلين ينطبق عليه مع كل عدد لم يحكما فيه بذلك بل اعتبر مع مبانيه كل عدد لانه ليس بعده ومفنيه بمبانيها للعدد ولا صحابه فتوافقا بالاولى وخرج بالحصر في هذه الاقسام ان العددين اما ان يبين ويباينا او الاثنان ويباينها المتماثلان وان لم يبين ويباينا بل تماثلا فاما ان يفنيا اصغرهما اكبرهما او لا فان كان الاول فهما المتداخلان وان كان الثاني وهو ان لا يفنيا اصغرهما اكبرهما فاما ان يفنى كل منهما عددا ثالثا اولا يفنيهما الا الواحد فان كان الاول فهما المتوافقان وان كان الثاني فهما المتباينان وقد علم بذلك حدودها وانما اعلم الثالثة كل عددا خليين متوافقان بالاصغر هما من الاجزاء وكل عددين متوافقان بالاحد هما من الاجزاء والمراد بالتوافق هنا الاشتراك في جزء واجزاء ليشمل ما عدا المتباينين لا التوافق الذي هو قسم المتداخل لان قسيم الشيء لا يكون قسما منه وقد قسم الاستاذ ابو العباس احمد بن البناء رحمه الله في المباينة والاشتراك والاحق كما قال الشيخ رحمه الله ما قسمه الجمهور لان المماثلة والمداخلة والموافقة وان اشتركت كلها في ان لكنها تختلف بالجزء والوازم والاحكام موجب التقسيم لما ذكر انتهى معناه والله اعلم

الثالثة معرفة التماثل والمخت واما عين نفي معرفته طرق الاولى وهي اشهرها طريق الطرح وهي ان تطرح الاقل من الاكثر دون العكس ان امكنه في مرتين فاكثر فهما متداخلان كاثنين واربعة فان الاثنين تفني الاربعة في مرتين وكثلاثة وتسعة فان الثلاثة تفني التسعة في ثلاث مرات والا فينتفي تداخلها كما انتفى تماثلها لتفاضلها وصار الامر دائرا بين التباين والتوافق فانظر في بقيته الاكبر بعد طرح الاصغر منه مرة فاكثر فان كانت واحدا فهما متباينان كاربعة وتسعة فان بقيته التسعة بعد طرح الاربعة منها مرتين واحد وكاربعة مع خمسة فان بقيته الاكبر بعد طرح الاربعة منه مرة واحدا وان كانت بقيته الاكبر بين واحد فاطرحها من الاصغر فان فنيته فهما متوافقان بالمبقيه الاكبر من الاجزاء فانها المبنية لكل منهما كما تقدم كاربعة وستة وكاثنين واثني عشر فان الباقي من الستة بعد طرح الاربعة منها اثنان فسلطها على الاربعة تفنيها فهما متوافقان بالنصف والباقي من الاثني عشر بعد طرح الثمانية منها اربعة فسلطها على الثمانية تفنيها فهما متوافقان بالربع وان لم تفن بقيته الاكبر الاصغر فان فضل واحد فتباين كثمانية وخمسة عشر فاطرح الاول من الثاني بفضل سبعة فاطرح من الثمانية يفضل واحد فهما متباينان

فتان